

المقدرتان التفسيرية والتنبؤية للدخل الشامل وصافى الدخل من منظور خصائص
المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
**Explanatory and predictive power of comprehensive income and net income
from perspective of accounting information characteristics - An empirical
study on companies listed in the Egyptian stock market**

د. محمد السيد منصور

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

المقدرتان التفسيرية والتنبؤية للدخل الشامل وصافى الدخل من منظور خصائص المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد السيد منصور *

ملخص البحث

يهدف البحث إلى اختبار ومقارنة المقدرتين التفسيرية والتنبؤية لكل من صافى الدخل والدخل الشامل الذى تقوم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عنه فى قائمة الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥، بالإضافة إلى اختبار كل من استمرارية (Persistence) ووقتيية (Timeliness) معلومات نوعى الدخل. وتناول البحث تحليل المقدرة التفسيرية والتنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر والتي تظهر فى قائمة الدخل الشامل. وتم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغت ٤٥ شركة اعتماداً على القوائم المالية ربع السنوية لهذه الشركات خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٧/٣/٣١، حيث بلغ عدد المشاهدات ١٨٠ مشاهدة. وتم ذلك من خلال تقدير نماذج انحدار بهدف قياس معامل التحديد لهذه النماذج واختبار مدى معنوية كل نموذج انحدار من خلال اختبار F، كما تم قياس معاملات المتغيرات واختبار مدى معنويتها باستخدام اختبار T.

وأظهرت نتائج الدراسة أن إجمالى الدخل الشامل أفضل من صافى الدخل فى تفسير سعر السهم، حيث تشير النتائج إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالى الدخل الشامل وصافى الدخل فى تفسير سعر السهم، وأن المقدرة التنبؤية لإجمالى الدخل الشامل كانت أكبر من المقدرة التنبؤية لصافى الدخل فى التنبؤ بصافى الدخل المستقبلى، ولكنها كانت أقل من صافى الدخل فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وأن الفروق فى المقدرة التنبؤية لم تكن معنوية. وفيما يتعلق بخاصيتى الاستمرارية والوقتيية، توصلت الدراسة إلى أن صافى الدخل أكثر استمرارية وأكثر وقتيية من إجمالى الدخل الشامل. وتشير نتائج الدراسة إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية إضافية عن صافى الدخل فى تفسير أسعار الأسهم، كما أن لها مقدرة تنبؤية إضافية فى التنبؤ بصافى الدخل المستقبلى والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنة بصافى الدخل.

وفى ضوء نتائج تحليل ومقارنة خصائص معلومات الدخل الشامل وصافى الدخل، يتضح أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل بجانب صافى الدخل كمقاييس للأداء المالى للشركات، فهما مكملان لبعضهما حيث لا يخدم مفهوم واحد للدخل كل الأغراض بدرجة متساوية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تدعم المنهج الذى اتبعه واضعو معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) ومعايير المحاسبة المصرية، فيما يتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل - صافى الدخل - بنود الدخل الشامل الآخر - المقدرة التفسيرية والتنبؤية

* مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.
البريد الإلكتروني: mmansour577@yahoo.com

Explanatory and predictive power of comprehensive income and net income from perspective of accounting information characteristics - An empirical study on companies listed in the Egyptian stock market

Abstract

The research aims to test and compare explanatory and predictive power of net income and comprehensive income, which is disclosed in comprehensive income statement by listed companies in Egyptian stock exchange in accordance with the Egyptian accounting standards as amended in 2015. As well as test of persistence and timeliness of these types of income. The research analyses the incremental explanatory and predictive power of other comprehensive income items. An empirical study was used to test the research hypotheses on a sample of companies listed in the Egyptian stock market, reached 45 companies. The empirical study was based on the quarterly financial statements during the period from 1/1/2016 to 31/3/2017, the total number of observations was 180. This study was done by estimating regression models to measure the variables coefficients and test its significance using T test, in addition to test the significant of regression models through F test.

The results showed that comprehensive income is better than net income in the explanation of stock prices. The results showed significant differences between comprehensive income and net income in the explanation of stock prices. The results also showed that the predictive power of comprehensive income for the current period is greater than the net income ability in predicting future net income, and less than the net income ability in predicting future operating cash flows, the differences in predictive power were not significant. The study concluded that net income is more persistence and more timeliness than comprehensive income. The results indicated that the other comprehensive income items have incremental explanatory power and incremental predictive power compared to net income.

In the light of these results, it is important to disclose the comprehensive income in the financial statements as well as net income. They are complementary to each other, where one concept of income cannot serve all purposes equally. Therefore, this study supports the approach adopted by international financial reporting standards (IFRS) and Egyptian accounting standards regarding the disclosure of comprehensive income.

Keywords: Comprehensive income - Net income - Other comprehensive income items - Explanatory and predictive power

١ - مقدمة

يعتبر سوق الأوراق المالية أحد الوسائل الهامة لتوفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكي يستطيع هذا السوق أن يقوم بدوره في ترشيد وتوزيع الاستثمارات المالية بين البدائل الاستثمارية يجب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تمكنه من القيام بهذا الدور، من أهمها وجود نظام محاسبي فعال يسمح بتوفير القدر الكافي من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح (ابراهيم، ٢٠٠٣، ص ١٧٣). وتعتبر التقارير المالية من أهم - أن لم تكن أهم - مصادر المعلومات عن الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذلك زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتقارير المالية، سواء فيما يتعلق بشفافية الإفصاح الذي تتضمنه تلك التقارير وجودته أو توسيع نطاق هذا الإفصاح ليتضمن مزيداً من المعلومات المفيدة للمستثمرين. ويعتمد الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية على وجود معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح من حيث كمية المعلومات ونوعيتها وجودتها (عبيد، ٢٠٠٨، ص ٢١٣، الخيال، ٢٠٠٩، ص ١٠٦).

ويعتبر رقم صافي الدخل من أهم الأرقام التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين في تقييم أداء الشركات. وفي ظل التغيرات الواسعة التي شهدتها الفترة الأخيرة في المفاهيم والسياسات المحاسبية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية، والتي من أهمها تبني مفهوم القيمة العادلة في معظم المعايير المحاسبية، فإن الإفصاح التقليدي عن صافي الدخل (من خلال إعداد قائمة الدخل) لم يعد كافياً للوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تطوير الإفصاح عن الدخل من خلال الإفصاح عن الدخل الشامل (Cauwenbergeand Belde, 2007, p.3; Firescu, 2015, p.219,221).

من ناحية أخرى، أدت الأزمات المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية في الفترات الأخيرة إلى الحاجة لوجود تعاون على المستوى الدولي بين واضعي المعايير والمنظمين. وقد أُطلقت عدة مشروعات للتعاون في مجال معايير المحاسبة من بينها مشروع التقارب بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عام ٢٠٠٤ والذي تم فيه مناقشة شكل التقرير عن الأداء، حيث تناولت المرحلة الأولى للمشروع التوافق في عرض المعلومات في القوائم المالية، بما يحسن منفعة هذه المعلومات في تقييم الأداء المالي للشركات. ومن بين الموضوعات التي تم التركيز عليها المعيار الخاص بعرض القوائم المالية وإعداد قائمة الدخل الشامل (Cauwenberge and Belde, 2007, p.3; Gunther, 2015, p.1)، حيث كان الهدف من التقرير عن الدخل الشامل هو توفير معلومات إضافية عن البنود التي لا تظهر في الربح أو الخسارة (Gunther, 2015, p.1). ويقصد بالدخل الشامل "التغير في حقوق الملكية للمنشأة خلال فترة معينة والناتج عن العمليات وكذلك الأحداث والظروف الأخرى من مصادر أخرى بخلاف الملاك، ويتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة ما عدا تلك

العمليات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم" (SFAC, No.3, 1980, par. 56). وقد لاقى موضوع الإفصاح عن صافى الدخل والدخل الشامل أهمية كبيرة فى بيئة الأعمال المصرية فى ظل صدور معايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥، والتي تتطلب اعداد قائمة الدخل الشامل، فوفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) بعنوان "عرض القوائم المالية"، فإنه على المنشآت إعداد قائمة الدخل الشامل بجانب قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن الفترة.

٢ - مشكلة البحث

يعتبر قياس الأداء المالى للشركات تحدياً كبيراً أمام واضعى المعايير المحاسبية وقضية محل اهتمام كبير من جانب مستخدمى المعلومات المحاسبية، وقد أُعتبر رقم صافى الدخل لفترة طويلة هو المقياس الأساسى للأداء المالى للشركات. ولكن فى ظل تبنى مفهوم القيمة العادلة والحاجة إلى مزيد من الشفافية فى القوائم المالية فقد صافى الدخل، وما يزال يفقد دوره فى عملية قياس الأداء المالى، وظهرت الحاجة إلى التقرير عن مفهوم أوسع للدخل وهو الدخل الشامل. ويتمثل إجمالى الدخل الشامل فى صافى الدخل مضافاً اليه بنود الدخل الشامل الآخر، وتتضمن تلك البنود ما يلى (SFAS, 130, 1997, Par. 17, Khan and Bradbury, 2014, p. 77; Gazzola and Amelio, 2014, p. 175):

- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
- المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
- تسويات الحد الأدنى من التزامات المعاش

وشهدت السنوات الأخيرة اتجاهاً متزايداً نحو الإفصاح عن الدخل الشامل بجانب صافى الدخل، حيث تبنت العديد من المعايير الدولية والمحلية الإفصاح عن الدخل الشامل فى قوائمها المالية. وقدمت تلك المعايير ثلاث طرق للإفصاح عن الدخل الشامل (SFAS, No.130, 1997; Pandit et al, 2006; Marchini and Deste, 2015):

- قائمة مجمعة لصافى الدخل والدخل الشامل (يتم التقرير عن الدخل الشامل أسفل صافى الدخل فى قائمة الدخل التقليدية، حيث يتم إضافة بنود الدخل الشامل الآخر إلى صافى الدخل فى قائمة الدخل التقليدية للوصول إلى الدخل الشامل)
- قائمة مستقلة للدخل الشامل (يتم التقرير عن الدخل الشامل فى قائمة مستقلة تبدأ بصافى الدخل ويضاف اليه بنود الدخل الشامل الآخر للوصول إلى الدخل الشامل)
- الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر فى قائمة التغير فى حقوق الملكية

وفى ظل هذه الاتجاه اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بقضية مدى أفضلية معلومات كل من صافى الدخل والدخل الشامل كمقاييس للأداء المالى للشركات، وذلك من خلال دراسة ومقارنة خصائص معلومات كل من صافى الدخل والدخل الشامل. وركزت العديد من هذه الدراسات على اختبار المقدرة

التفسيرية والتنبؤية لكل منهما بالإضافة إلى اختبار استمرارية ووقتيّة معلومات نوعى الدخل. وفي ظل صدور معايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥ والتي تتطلب اعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل، ظهرت الحاجة الى دراسة خصائص معلومات كل من صافى الدخل والدخل الشامل فى بيئة الاعمال المصرية، وذلك من اجل الوصول إلى صورة واضحة عن هذه الخصائص وتحليل الأثار المترتبة عليها.

وبناء على ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث فى شكل مجموعة من التساؤلات على النحو التالى:

- ما مفهوم كل من صافى الدخل والدخل الشامل كمقاييس للأداء المالى للشركات؟
- ما المقصود بالمقدرة التفسيرية لنوعى الدخل وكيفية قياسها؟
- ما المقصود بالمقدرة التنبؤية لنوعى الدخل وكيفية قياسها؟
- ما المقصود بكل من استمرارية ووقتيّة معلومات نوعى الدخل، وكيفية قياسهما؟
- هل توجد مقدرة تفسيرية وتنبؤية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر؟
- هل يمكن قياس هذه الخصائص فى بيئة الممارسة المحاسبية فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعد سريان معايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥؟ وان أمكن، فما دلالة نتائج هذا القياس؟

٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى اختبار ومقارنة خصائص معلومات صافى الدخل ومعلومات قائمة الدخل الشامل، والتي تقوم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥، وذلك من خلال تحليل ومقارنة المقدرة التفسيرية والتنبؤية لمعلومات كل من صافى الدخل وإجمالى الدخل الشامل واختبار استمرارية ووقتيّة معلومات نوعى الدخل، بالإضافة الى تحليل واختبار المقدرة التفسيرية والتنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر.

٤- منهجية البحث

انطلاقاً من هدف البحث، فإن منهجية البحث تقوم على ما يلى:

- عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بمفهومي الدخل الشامل وصافى الدخل كمقاييس للأداء المالى للشركات.
- عرض وتحليل الدراسات السابقة التى تناولت المقدرة التفسيرية والتنبؤية لمعلومات الدخل الشامل وصافى الدخل وكذلك الدراسات التى تناولت خاصيتى الاستمرارية والوقتيّة لنوعى الدخل، واشتقاق فروض البحث استناداً إلى المدخل الاستنباطى.
- إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٧/٣/٣١.

٥ - فروض البحث

- سوف يتم لاحقاً اشتقاق ثمانية فروض للبحث نظرياً، على النحو التالي:
- الفرض الأول: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل فى تفسير سعر السهم.
- الفرض الثانى: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل فى التنبؤ بصافى الدخل المستقبلى.
- الفرض الثالث: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالي الدخل الشامل وصافى الدخل فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.
- الفرض الرابع: يكون إجمالي الدخل الشامل أقل استمرارية من صافى الدخل.
- الفرض الخامس: يكون إجمالي الدخل الشامل أقل وقتية من صافى الدخل.
- الفرض السادس: توجد مقدرة تفسيرية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر فى تفسير سعر السهم مقارنة بصافى الدخل.
- الفرض السابع: توجد مقدرة تنبؤية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنة بصافى الدخل.
- الفرض الثامن: توجد مقدرة تنبؤية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر فى التنبؤ بصافى الدخل المستقبلى مقارنة بصافى الدخل.

٦ - حدود البحث

تتركز حدود البحث فى؛ صغر حجم عينة الدراسة والذى يرجع إلى أن فترة الدراسة كانت صغيرة نسبياً، وذلك بسبب أن بداية تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة كان فى ٢٠١٦/١/١، بالإضافة إلى قلة عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والى قامت بالإفصاح عن بنود للدخل الشامل الآخر واعدت قائمة للدخل الشامل خلال فترة الدراسة. كما أن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطه بضوابط اختيار عينة الدراسة. واخيراً، فإن البحث لم يتطرق لمناقشة أثر شكل الإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل على قدرته التفسيرية فى تفسير أسعار وعوائد الأسهم.

٧ - أهمية ودوافع البحث

ترجع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة في ظل اتجاه العديد من المعايير الدولية والمحلية لتبني الإفصاح عنه بجانب صافي الدخل، بالإضافة إلى وجود طلب متزايد من جانب المستثمرين على معلومات الدخل الشامل، والتي تؤثر في تقييمهم للأداء المالي للشركات واتخاذ قرارات الاستثمار. ويتناول البحث قضية هامة لم تلق الاهتمام الكافي في الدراسات المحاسبية التي تمت في بيئة الأعمال المصرية، وهي دراسة وتحليل ومقارنة خصائص معلومات كل من الدخل الشامل وصافي الدخل، حيث يساهم البحث في توضيح فجوة البحث المحاسبي في مصر فيما يتعلق بمدى أفضلية معلومات كل من صافي الدخل والدخل الشامل كمقاييس للأداء المالي للشركات. كما يساهم في إثراء الفكر المحاسبي في مصر بشأن أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل بجانب صافي الدخل.

ومن الناحية العملية فإن البحث يوفر مساهمات قد تكون ذات أهمية للعديد من أصحاب المصالح، حيث أنه يوفر نظرة شاملة يتم فيها مقارنة خصائص معلومات كل من صافي الدخل والدخل الشامل من خلال استخدام عينة من الشركات المقيدة بالبورصة والتي تقوم فعلياً بالإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥، فالبحث يوفر دليلاً تطبيقياً عن فائدة الإفصاح عن الدخل الشامل وبنوده والآثار المحتملة لهذا الإفصاح على أصحاب المصالح خاصة المستثمرين. وتوفير دليل عما إذا كانت معلومات الدخل الشامل التي يتم الإفصاح عنها لها خصائص أفضل من معلومات صافي الدخل، من المحتمل أن يؤثر على استخدام المستثمرين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم.

٨- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، ووفقاً لحدوده، سوف يستكمل البحث كالتالي:

٨-١: صافي الدخل والدخل الشامل كمقاييس للأداء المالي

٨-٢: تحليل المقدرة التفسيرية للدخل الشامل وصافي الدخل واشتقاق الفرض الأول

٨-٣: تحليل المقدرة التنبؤية للدخل الشامل وصافي الدخل واشتقاق الفرض الثاني

٨-٤: تحليل خاصيتي الاستمرارية والوقتية لمعلومات الدخل الشامل وصافي الدخل واشتقاق الفرضين الثالث

والرابع

٨-٥: تحليل المقدرة التفسيرية والتنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر واشتقاق الفروض من السادس

حتى الثامن

٨-٦: الدراسة التطبيقية

٨-٧: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

٨-١: صافى الدخل والدخل الشامل كمقاييس للأداء المالى

يوجد مدخلان أساسيان لقياس الدخل وهما مدخل العمليات (Transaction approach) ومدخل المحافظة على رأس المال (Capital maintenance approach). وفقاً لمدخل العمليات يتم حساب الدخل من خلال تحليل أثار عمليات الإيرادات والمصروفات خلال فترة معينة، حيث يتحدد الدخل من خلال مقابلة إيرادات الفترة مع المصروفات. ووفقاً لمدخل المحافظة على رأس المال، فإن الدخل عبارة عن الفرق بين صافى الأصول (حقوق الملكية) فى بداية ونهاية الفترة، مع استبعاد أية تغيرات ناتجة عن عمليات تمت بواسطة الملاك (استثمارات إضافية أو توزيعات على الملاك) (Bhamornsiriand Wiggins 2001, p. 54).

ويتميز رقم صافى الدخل الذى يتم التقرير عنه فى قائمة الدخل بأنه ناتج عن عمليات فعلية قامت بها المنشأة، وبالتالي فإن قياسه والإفصاح عنه يتميز بالموضوعية ويمكن التحقق منه. من ناحية أخرى تم توجيه العديد من الانتقادات لصافى الدخل، من أهمها أنه يفشل فى الاعتراف بالزيادة غير المحققة فى قيم الأصول نتيجة تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ تحقق الإيراد، مما يؤدي إلى عدم الإفصاح عن معلومات مفيدة لمتخذى القرارات (Belkaoui, 2004, p. 480- 482). وفى ضوء الطبيعة التاريخية لصافى الدخل والتي تأخذ فى الاعتبار الإيرادات والمصروفات دون الأخذ فى الاعتبار الأرباح والخسائر المستقبلية، بالإضافة إلى تبنى مفهوم القيمة العادلة والحاجة إلى مزيد من الشفافية فى القوائم المالية، تم تطوير مقياس آخر للأداء المالى وهو الدخل الشامل، والذى يعكس مدخل المحافظة على رأس المال.

وظهر مصطلح الدخل الشامل للمرة الأولى عام ١٩٨٠ فى قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٣ (SFAC, No.3) بعنوان "عناصر القوائم المالية لمنشآت الاعمال"، وفى هذه القائمة تم تعريف الدخل الشامل بأنه "التغير فى حقوق الملكية للمنشأة خلال فترة معينة والناتج عن العمليات وكذلك الاحداث والظروف الأخرى من مصادر أخرى بخلاف الملاك، ويتضمن كل التغيرات فى حقوق الملكية خلال فترة معينة ما عدا تلك العمليات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم" (SFAC, No.3, par. 56). 1980. وهدفت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم ١٣٠ والصادره من مجلس معايير المحاسبة المالية فى يونيه ١٩٩٧ (SFAS, No. 130) بعنوان "التقرير عن الدخل الشامل"، إلى وضع معيار للتقرير عن الدخل الشامل فى القوائم المالية بهدف التقرير عن مقياس لكل التغيرات فى حقوق الملكية والناتجة عن العمليات والاحداث الاقتصادية الأخرى بخلاف العمليات مع الملاك بصفتهم، وفى هذه القائمة تم استخدام مصطلح الدخل الشامل ليعبر عن صافى الدخل مضافاً اليه بنود الدخل الشامل الآخر، وتضمنت تلك البنود ما يلى (SFAS, 130, 1997, Par. 10, 17) :

- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
- المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تسويات الحد الأدنى من التزامات المعاش

ووفقاً لهذه القائمة فإن المعلومات التي تتوفر من الإفصاح عن الدخل الشامل تساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح في تقييم أنشطة الشركة وتقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية. كما أكدت القائمة على أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر، فبالرغم من أن إجمالي الدخل الشامل يعتبر مقياساً مفيداً، إلا أن التركيز عليه فقط دون الإفصاح عن معلومات بنود الدخل الشامل الآخر قد يؤدي إلى فهم محدود لأنشطة الشركة (SFAS, 130, 1997, Par. 12,13). وعرفت معايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥ إجمالي الدخل الشامل في معيار المحاسبة المصري رقم (١) بأنه "التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن معاملات واحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن التعاملات مع الملاك بصفتهم هذه". ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. ووفقاً لهذا المعيار، فإنه على المنشآت إعداد قائمة الدخل الشامل بجانب قائمة الدخل عن الفترة (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٥).

وأثار التقرير عن الدخل الشامل الكثير من الجدل، فيرى معارضو التقرير عن الدخل الشامل أن وجود بنود مؤقته في حساب الدخل الشامل يؤدي إلى زيادة القابلية للتقلب والتي تنعكس في زيادة الخطر المدرك (Kanagaretnam et al, 2009, p. 352; Gunther, 2015, p.77) كما يرى بعض المعارضون أن التقرير عن الدخل الشامل يزيد من التعقيد في القوائم المالية، بالإضافة إلى وجود تكلفة للإفصاح عن الدخل الشامل (Smith and Tse, 1998, p.77; Gunther, 2015, p.7). أما مؤيدو التقرير عن الدخل الشامل فيرون أن رقم الدخل الشامل يدمج جميع مصادر الدخل بالإضافة إلى تصنيف عناصر الدخل بطريقة تعيد المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم (Cauwenberge and Bellde, 2007, p.2) حيث يوفر معلومات إضافية عن البنود التي لا تظهر بصورة مباشرة في الربح أو الخسارة (Gunther, 2015, p.7). ويرى المنظمون وواضعو المعايير أن الدخل الشامل يعتبر معلومة هامة للمستثمرين، خاصة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى مزيد من الشفافية في القوائم المالية (Reither and Smith, 1996, p. 30; Bamber et al, 2010, p. 98; Gunther, 2015, p.7) كما يرى المحللون الماليون أن التقرير عن الدخل الشامل يوفر صورة واضحة عن النتائج الإجمالية لعمليات الشركة، ويعتبر مقياساً أوسع من صافي الدخل، يستوعب زيادة التعقد والتنوع في عمليات الشركة والتطور المستمر في احتياجات المستخدمين من المعلومات (Smith and Tse, 1998, p.77).

٨-٢: تحليل المقدرة التفسيرية للدخل الشامل وصافي الدخل واشتقاق الفرض الأول

تختبر البحوث المتعلقة بالمقدرة التفسيرية العلاقة بين المعلومات المحاسبية وكل من أسعار وعوائد الأسهم، وركزت العديد من هذه البحوث على اختبار المقدرة التفسيرية لمقاييس الأداء المختلفة، وذلك على اعتبار أن المقدرة التفسيرية بصفة عامة تعتبر تقدير لمنفعة المقياس في اتخاذ قرارات المستثمرين (Barton et al., 2009, p.6). فأهتمت بعض الدراسات باختبار العلاقة بين كل من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل كمقاييس للأداء المالي للشركات وعوائد وأسعار الأسهم، لتحديد المقدرة التفسيرية لهذه المقاييس في تفسير أسعار وعوائد الأسهم.

فهدفت دراسة (Cheng et al., 1993) إلى مقارنة منفعة ثلاثة مقاييس للأداء وهي؛ الدخل التشغيلي، صافي الدخل والدخل الشامل في تفسير عوائد الأسهم على عينة من ٩٢ شركة أمريكية خلال ثمانية عشر سنة، حيث تم مقارنة R^2 المعدلة لكل مقياس من هذه المقاييس، وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل هو أقل المقاييس الثلاثة في المقدرة التفسيرية لعوائد الأسهم. واختبرت دراسة (Dhaliwal et al., 1999) العلاقة بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل بعد تطبيق SFAS, 130 على عينة من الشركات الأمريكية خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل له مقدرة تفسيرية أقل في تفسير أسعار الأسهم مقارنة بصافي الدخل، وله مقدرة تفسيرية أكبر من صافي الدخل في تفسير عوائد الأسهم. وفي نفس السياق تناولت دراسة (Brimble and Hodgson, 2005) المقدرة التفسيرية للدخل الشامل وصافي الدخل على عينة من الشركات الأسترالية خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧. وتوصلت إلى أن الدخل الشامل له مقدرة تفسيرية أقل من صافي الدخل في تفسير كل من أسعار وعوائد الأسهم.

واختبرت دراسة (Biddle and Chio, 2006) عدة تعريفات للدخل بلغت ستة عشر تعريفاً، وذلك من حيث قدرتها التفسيرية لعوائد الأسهم على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يفسر عوائد الأسهم بصورة أكبر من صافي الدخل. وقارنت دراسة (Lin et al., 2007) المقدرة التفسيرية لكل من صافي الدخل، الدخل الشامل والدخل التشغيلي لعينة من الشركات في خمس دول أوروبية (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، المملكة المتحدة) خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٤. وتوصلت الدراسة إلى أن المقدرة التفسيرية للدخل الشامل أقل من المقدرة التفسيرية لكل من صافي الدخل والدخل التشغيلي في معظم هذه الدول. وهدفت دراسة (Ernstberger, 2008) إلى اختبار المقدرة التفسيرية للدخل الشامل وصافي الدخل على عينة من الشركات الألمانية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل ليس له مقدرة تفسيرية أكبر من صافي الدخل في تفسير عوائد الأسهم، في حين توصلت دراسة (Goncharov and Hodgson, 2008) والتي تمت على عينة من الشركات في ست عشرة

دولة أوروبية إلى أن الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الآخر لهم مقدرة تفسيرية أكبر في تفسير أسعار الأسهم مقارنة بصافي الدخل.

واختبرت دراسة (Saeedi, 2008) قدرة كل من الدخل الشامل وصافي الدخل في تلخيص أداء الشركات. كما اختبرت ما إذا كانت التعديلات التي تتم على صافي الدخل للوصول إلى الدخل الشامل تحسن قدرة الدخل في تلخيص أداء الشركات. وناقشت ما إذا كان الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل للأداء من مقاييس الأداء الأخرى، وذلك على عينة من الشركات الإيرانية المسجلة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣. ولم تتوصل الدراسة إلى أن الدخل الشامل له مقدرة تفسيرية أكبر من صافي الدخل في تفسير أسعار وعوائد الأسهم. وناقشت دراسة (Kanagaretnam et al., 2009) العلاقة بين الدخل الشامل وكل من أسعار وعوائد الأسهم مقارنة بصافي الدخل على عينة من الشركات الكندية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يرتبط بأسعار وعوائد الأسهم بصورة أكبر من صافي الدخل.

وهدفت دراسة (Pascan, 2014) إلى اختبار مدى وجود فروق معنوية بين صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل في علاقتهما بأسعار الأسهم في عينة من الشركات الرومانية بلغت ٦٥ شركة في عام ٢٠١٢. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن صافي الدخل يرتبط بصورة أقوى بأسعار الأسهم مقارنة بالدخل الشامل وأن صافي الدخل له مقدرة تفسيرية أكبر في تفسير أسعار الأسهم مقارنة بالدخل الشامل. واختبرت دراسة (Mechelliand cimini, 2014) المقدرة التفسيرية لمعلومات كل من صافي الدخل، بنود الدخل الشامل الآخر والدخل الشامل في عينة من عدة دول في الاتحاد الأوروبي بعد تبني معايير المحاسبة الدولية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١. وأشارت النتائج إلى أن صافي الدخل له مقدرة تفسيرية أكبر من الدخل الشامل. كما توصلت دراسة (شتيوي، ٢٠١٤) والتي تمت على عينة من ١٠ بنوك سعودية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ إلى أن قدرة إجمالي الدخل الشامل على تفسير أسعار الأسهم أكبر من صافي الدخل ولكن الفرق في R^2 المعدلة غير معنوي إحصائياً. وفي نفس السياق ناقشت دراسة (Usman et al., 2016) المقدرة التفسيرية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل على ٨٤ شركة نيجيرية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى أن صافي الدخل له مقدرة تفسيرية أكبر من الدخل الشامل.

يتضح من تحليل الدراسات السابقة أنها توصلت إلى نتائج مختلطة، فتوصلت بعض الدراسات إلى أن صافي الدخل له مقدرة تفسيرية أكبر من إجمالي الدخل الشامل في تفسير أسعار الأسهم، وتوصل البعض الآخر إلى أن إجمالي الدخل الشامل له مقدرة تفسيرية أكبر من صافي الدخل، وفي ضوء تلك النتائج تم صياغة الفرض الأول كما يلي:

الفرض الأول: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل في تفسير سعر السهم

٨-٣: تحليل المقدرة التنبؤية للدخل الشامل وصافي الدخل واشتقاق الفرض الثاني

تعتبر المقدرة التنبؤية لمقاييس الأداء خاصة هامة للمحللين الماليين لأنها تساعد في تقليل مخاطر التنبؤ لديهم، كما يهتم واضعو المعايير بصورة كبيرة بقدرة معلومات القوائم المالية في مساعدة مستخدمي المعلومات في التنبؤ بالمعلومات المستقبلية، بالإضافة إلى أن اختبار المقدرة التنبؤية لمقاييس الأداء المختلفة يوفر دليلاً على العلاقة بين هذه المقاييس والأداء المستقبلي (Zulch and Pronobis, 2010, p.3).

وركزت بعض الدراسات على مقارنة المقدرة التنبؤية لمقاييس الأداء الخاصة بالدخل الشامل وصافي الدخل، فهدفت دراسة (Choi and Zang, 2006) إلى اختبار العلاقة بين كل من الدخل الشامل وصافي الدخل وبين صافي الدخل في الفترة التالية، وذلك على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية أفضل من صافي الدخل في التنبؤ بصافي الدخل للفترة التالية. كما توصلت دراسة (Biddle and Chio, 2006) إلى أن الدخل الشامل له قدرة تنبؤية أفضل من صافي الدخل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي. كما تشير النتائج إلى أن صافي الدخل يتنبأ بصورة أفضل بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. أما دراسة (Saedi, 2008) فلم تتوصل إلى دليل على أن الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية أفضل من صافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية. وتوصلت دراسة (Kanagaretnam et al., 2009) إلى أن صافي الدخل يتنبأ بصورة أفضل بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنة بالدخل الشامل.

واختبرت دراسة (Zulch and Pronobis, 2010) المقدرة التنبؤية للدخل الشامل على عينة من الشركات الألمانية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧. ولم تتوصل الدراسة إلى دليل على أن الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية أفضل من صافي الدخل في التنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي. وتوصلت دراسة (Kabir and Laswad, 2011) والتي تمت على عينة من الشركات النيوزيلندية بلغت ٨٦ شركة خلال عام ٢٠١٠ إلى أن صافي الدخل له مقدرة تنبؤية أفضل في التنبؤ بالدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بالدخل الشامل. كما توصلت دراسة (شتيوي، ٢٠١٤) إلى أن صافي الدخل يستطيع التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بصورة أفضل من إجمالي الدخل الشامل، ولكن الفرق في R^2 المعدلة كان غير معنوي إحصائياً. وفي نفس السياق هدفت دراسة (Bataneh and Rababah, 2016) إلى مقارنة مقدرة معلومات الدخل الشامل وصافي الدخل في التنبؤ بالأداء المستقبلي، وذلك على عينة من الشركات الصناعية في الأردن بلغت ٣٢ شركة مقيدة في بورصة عمان

خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. ومن خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى أن صافى الدخل له مقدرة تنبؤية أفضل في التنبؤ بالدخل المستقبلي مقارنة بالدخل الشامل.

في ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة يتضح أن بعض الدراسات توصلت إلى أن صافى الدخل له مقدرة تنبؤية أكبر من إجمالي الدخل الشامل في التنبؤ بالدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وتوصل البعض الآخر إلى أن إجمالي الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية أكبر من صافى الدخل في التنبؤ بالدخل المستقبلي، وفي ضوء تلك النتائج تم صياغة الفرضين الثاني والثالث كما يلي:

الفرض الثاني: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالي الدخل الشامل وصافى الدخل في التنبؤ بصافى الدخل المستقبلي

الفرض الثالث: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالي الدخل الشامل وصافى الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية

٨-٤: تحليل خاصيتي الاستمرارية والوقتية لمعلومات الدخل الشامل وصافى الدخل واشتقاق الفرضين الثالث والرابع

اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية في السنوات الأخيرة بدراسة وتحليل خاصيتي الاستمرارية والوقتية لمعلومات الدخل الشامل وصافى الدخل باعتبارهما من أهم خصائص المعلومات المحاسبية والتي قد تؤثر على إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرارات. ويقصد باستمرارية مقياس الأداء دوام المقياس وتكراره من فترة لأخرى، ويفضل المستثمرون مقياس الأداء التي تتسم بالاستمرارية (Barton et al., 2009, p.7; Kazemi et al., 2011, p. 1388) الفترة التالية يعتبر مقياساً هاماً لجودة المقياس (Oei et al., 2008, pp. 277-278). ونظراً لأن بنود الدخل الشامل الآخر تنشأ من التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من المعاملات والتي تعتبر مؤقتة في طبيعتها، فإنه من المتوقع أن يكون الدخل الشامل أقل استمرارية من صافى الدخل (Kabir and Laswad, 2011, p. 273). وأيدت ذلك العديد من الدراسات، فتوصلت دراسة (Barton et al., 2009) إلى أن إجمالي الدخل الشامل أقل استمرارية من صافى الدخل. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Kabir and Laswad, 2011) والتي تمت على عينة من الشركات النيوزيلندية إلى نفس النتيجة.

وتوصلت دراسة (Jones and Smith, 2011) والتي تمت على عينة من ٢٣٦ شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٥ إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لا تتمتع بالاستمرارية. وناقشت دراسة (Bambar et al, 2010) التقلبات في الدخل الشامل مقارنة بصافى الدخل في عينة من ٤٤٠ شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل أكثر تقلباً من صافى الدخل. وتوصلت دراسة (Khan and Bradbury, 2014) والتي تمت على عينة من الشركات

الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ إلى أن صافى الدخل أقل تقلباً من إجمالي الدخل الشامل. كما توصلت نتيجة دراستهما والتي تمت على عينة تكونت من ٩٢ شركة نيوزيلندية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ إلى نفس النتيجة (Khan and Bradbury, 2016). كما توصلت دراسة (شتيوى، ٢٠١٤) إلى أن صافى الدخل أكثر استمرارية من إجمالي الدخل الشامل.

يتضح من تحليل الدراسات السابقة، وجود اتفاق بين تلك الدراسات والتي تمت في دول مختلفة على ان إجمالي الدخل الشامل اقل استمرارية من صافى الدخل، وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة تم صياغة الفرض الرابع كما يلي:

الفرض الرابع: يكون إجمالي الدخل الشامل أقل استمرارية من صافى الدخل

وفيما يتعلق بخاصية الوقتية، فيقصد بالوقتية قدرة مقياس الأداء على أن يعكس بسرعة الاخبار السيئة والجيدة عن أداء الشركة (Barton et al., 2009, p.12)، حيث تعتبر المعلومات ملائمة للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم إذا توافرت في الوقت المناسب، فتوفير المعلومات في الوقت المناسب يحد من خطر المعلومات، وبالتالي تخفيض مخاطر الاستثمار في الشركات (Kazemi et al., 2011, p. 1389). واهتمت بعض الدراسات التي تناولت خصائص معلومات الدخل الشامل بدراسة وقتية معلومات كل من صافى الدخل وإجمالي الدخل الشامل، حيث ناقشت دراسة (Goncharov and Hodgson, 2008) عدة خصائص لمعلومات صافى الدخل وإجمالي الدخل الشامل، من بينها خاصية الوقتية، وذلك على عينة من الشركات الأوروبية خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل أقل وقتية من صافى الدخل. واختبرت دراسة (Barton et al., 2009) عدة خصائص لمجموعة من مقاييس الأداء، من بينها مقياس الدخل الشامل ومقياس صافى الدخل على عينة من الشركات في عدة دول مختلفة خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي الدخل الشامل أقل وقتية من صافى الدخل.

ويتضح من تحليل الدراسات التي تناولت خاصية وقتية الدخل الشامل وصافى الدخل، أنه يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على أن اجمالي الدخل الشامل أقل وقتية من صافى الدخل، وفي ضوء نتائج تلك الدراسات تم صياغة الفرض الخامس كما يلي:

الفرض الخامس: يكون إجمالي الدخل الشامل أقل وقتية من صافى الدخل

٨-٥: تحليل المقدرة التفسيرية والتنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر واشتقاق الفروض من السادس حتى الثامن

ركزت بعض الدراسات التي تناولت موضوع الدخل الشامل على اختبار وتحليل ما إذا كانت بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية وتنبؤية إضافية عن صافي الدخل. فبالنسبة للمقدرة التفسيرية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر، هدفت دراسة (Pinto, 2005) إلى اختبار المقدرة التفسيرية الإضافية للمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية، كأحد بنود الدخل الشامل الآخر على عينة من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات والتي لديها استثمارات كبيرة في المكسيك والمانيا خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦. وتوصلت الدراسة أن هذه المكاسب والخسائر لها مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل. كما أشارت نتائج دراسة (Lin, 2006) والتي تمت على عينة من الشركات في المملكة المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ إلى أن البند الخاص بالمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية له مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل. ولنفس النتيجة توصلت دراسة (Lin et al., 2007) والتي تمت على عينة من الشركات في عدة دول أوروبية (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، المملكة المتحدة) خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٤. وتوصلت دراسة (Brimble and Hodgson, 2005) والتي تمت على عينة من الشركات الأسترالية خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧ إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية إضافية عن الدخل التشغيلي.

واختبرت دراسة (Chambers et al., 2007) المقدرة التفسيرية للمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع على عينة من الشركات الأمريكية، وتشير نتائج الدراسة إلى أن هذه البنود لها مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Goncharov and Hodgson, 2008) والتي تمت على عينة من الشركات في عدة دول أوروبية إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل، ترجع إلى بند المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وتؤثر على قرارات المحللين الماليين بتعديل أسعار الأسهم. واختبرت دراسة (Mioko and Wang, 2012) المقدرة التفسيرية لبنود الدخل الشامل الآخر على عينة من الشركات اليابانية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٠. وتوصلت الدراسة إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل سواء على مستوى بنود الدخل الشامل الآخر كرقم إجمالي أو كبنود فردية. كما توصلت دراسة (He and Lin, 2015) والتي تمت على عينة من الشركات الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية إضافية لسعر السهم في الشركات التي يكون فيها عدم تماثل المعلومات منخفض.

يتضح من تحليل نتائج الدراسات التي تناولت المقدرة التفسيرية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر، أنه يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على وجود مقدرة تفسيرية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر مقارنة بصافي الدخل، وفي ضوء نتائج تلك الدراسات تم صياغة الفرض السادس كما يلي:

الفرض السادس: توجد مقدرة تفسيرية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر فى تفسير سعر السهم مقارنة بصافى الدخل

وفىما يتعلق بالمقدرة التنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر، هدفت دراسة (Chio et al., 2007) إلى اختبار العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر فى الفترة الحالية وصافى الدخل فى الفترة التالية وذلك على عينة تكونت من ٣٧١٦ شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣. وتوصلت الدراسة إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية إضافية فى التنبؤ بصافى الدخل للفترة التالية مقارنة بصافى الدخل. وفى نفس السياق هدفت دراسة (Jones and Smith, 2011) إلى اختبار المقدرة التنبؤية لبنود الدخل الشامل الآخر على عينة تكونت من ٢٣٦ شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٥. وتوصلت إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية إضافية فى التنبؤ بصافى الدخل من العمليات المستمرة والتدفقات النقدية المستقبلية لمدة عام، مقارنة بصافى الدخل. وتوصلت دراسة (Zulch and Pronobis, 2010) والتي اختبرت المقدرة التنبؤية لإجمالى الدخل الشامل وبنوده فى عينة تكونت من ٩٦ شركة المانية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧ إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية إضافية فى التنبؤ بالأداء التشغيلى للشركات لمدة عام. كما توصلت دراسة (Kabir and Laswad, 2011) والتي تمت على عينة من الشركات النيوزيلندية إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية إضافية فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية وصافى الدخل لمدة عام قادم.

ويتضح من تحليل نتائج الدراسات التى تناولت المقدرة التنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر، أنه يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على وجود مقدرة تنبؤية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر مقارنة بصافى الدخل، وفى ضوء نتائج تلك الدراسات تم صياغة كل من الفرضين السابع والثامن كما يلى:

الفرض السابع: توجد مقدرة تنبؤية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنة بصافى الدخل

الفرض الثامن: توجد مقدرة تنبؤية إضافية لبنود الدخل الشامل الآخر فى التنبؤ بصافى الدخل المستقبلى مقارنة بصافى الدخل

٦-٨: الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم ذلك من خلال تقدير نماذج انحدار متعدد لقياس معامل التحديد لهذه النماذج وقياس معاملات المتغيرات، بالإضافة إلى اختبار مدى معنوية كل نموذج انحدار من خلال اختبار F.

٨-٦-١: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى عام ٢٠١٧، وتم اختيار عينة الدراسة استناداً إلى المعايير التالية:

- الشركات التى قامت بأعداد قائمة الدخل الشامل
- الشركات التى توافرت بياناتها اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.
- الشركات التى ينتهى عامها المالى فى 31/12، وذلك لتجنب حدوث تداخل بين فترات الدراسة
- الشركات التى تعد قوائمها المالية بالجنية المصرى

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة، فإنه يجب على الشركات أن تقوم بإعداد قائمة الدخل الشامل بدايةً من ٢٠١٦/١/١. ومن خلال تحليل القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، توصل الباحث إلى أن معظم الشركات تفصح عن بنود الدخل الشامل الآخر من خلال إعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل، بما يتوافق مع المعايير المصرية المعدلة، ولكن بعض الشركات لا تزال تفصح عن بنود الدخل الشامل الآخر فى قائمة التغير فى حقوق الملكية. ونظراً لقلّة عدد الشركات التى قامت بالإفصاح عن بنود للدخل الشامل الآخر واعدت قائمة الدخل الشامل والتى بلغت ٤٥ شركة، اعتمدت الدراسة على القوائم المالية ربع السنوية لهذه الشركات خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٧/٣/٣١، حيث بلغ عدد المشاهدات ١٨٠ مشاهدة (٤ فترات × ٤٥ شركة). وتم الاعتماد على بيانات الربع الأول لعام ٢٠١٦ فى اختبار الفروض الخاصة بالاستمرارية والمقدرة التنبؤية، حيث يحتاج اختبار هذه الفروض إلى بيانات عن الفترة المرحلية السابقة.

واعتمد الباحث فى جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت فى موقع مباشر مصر، شركة مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية وبعض المواقع على شبكة الانترنت المتخصصة فى نشر التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٨-٦-٢: نماذج الدراسة

استخدام الباحث عدة نماذج انحدار لدراسة خصائص معلومات كل من الدخل الشامل وصافى الدخل فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك كما يلى:

٨-٦-٢-١: المقدرة التفسيرية

تم استخدام نموذجى الانحدار التالين لاختبار مقدرة معلومات كل من إجمالى الدخل الشامل وصافى الدخل فى تفسير سعر السهم، قياساً على (Elshamy and Kayed, 2005; Goncharov and Hodgson, 2008; Kabir and laswad, 2011):

$$P_t = \alpha + \beta_1 BV_t + \beta_2 NIC_t + e_t \quad (1)$$

$$P_t = \alpha + \beta_1 BV_t + \beta_2 TCIC_t + e_t \quad (2)$$

حيث:

P_t : سعر السهم في نهاية الفترة

BV_t : القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة

NIC_t : صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية خلال الفترة الحالية

$TCIC_t$: إجمالي الدخل الشامل المتاح لحملة الأسهم العادية خلال الفترة الحالية

وتم التعبير عن متغيرات هذا النموذج وباقي متغيرات الدراسة على أساس السهم، حيث تم قسمة كل المتغيرات على عدد الأسهم المصدره للحد من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) وذلك قياساً على (Dechow, 1994, p. 16; Chalmers et al., 2008, p. 240; Bepari et al., 2013, p.235; Venter et al., 2014, p. 10; Mostafa , 2016, p. 1764-1765)

٨-٦-٢-٢: المقدره التنبؤية

تم استخدام نماذج الانحدار التالية لاختبار مقدره معلومات كل من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، قياساً على (Chio and Zang, 2006; Barton et al., 2009; Kabir and laswad, 2011)

$$NI_t = \alpha + \beta NI_{t-1} + e_t \quad (3)$$

$$NI_t = \alpha + \beta TCI_{t-1} + e_t \quad (4)$$

$$OCF_t = \alpha + \beta NI_{t-1} + e_t \quad (5)$$

$$OCF_t = \alpha + \beta TCI_{t-1} + e_t \quad (6)$$

حيث:

NI_t : صافي الدخل خلال الفترة الحالية

NI_{t-1} : صافي الدخل خلال الفترة السابقة

OCF_t : التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية خلال الفترة الحالية

TCI_{t-1} : إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة السابقة

وتم التعبير عن متغيرات هذه النماذج على أساس السهم

٨-٦-٢-٣: الاستمرارية

تم استخدام نموذجي الانحدار التاليين لتقدير استمرارية معلومات كل من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل، قياساً على (Dechow and Scrand, 2004, Oei et al., 2008; Kabir and Laswad, 2011; Kazemi et al., 2011)

$$NI_t = \alpha + \beta NI_{t-1} + et \quad (7)$$

$$TCI_t = \alpha + \beta TCI_{t-1} + et \quad (8)$$

حيث:

TCI_t : إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة الحالية

٨-٦-٢-٤: الوقتية

تم استخدام نموذجي الانحدار التاليين لتقدير وقتية معلومات كل من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل، قياساً على (Basu, 1997; Roychowdhury and wartts, 2007; Ismail and Elbolok, 2011; Marzuki et al., 2016)

$$NI_t / P_{t-1} = \alpha + \beta_1 R_t + \beta_2 DR_t + \beta_3 R_t * DR_t + et \quad (9)$$

$$TCI_t / P_{t-1} = \alpha + \beta_1 R_t + \beta_2 DR_t + \beta_3 R_t * DR_t + et \quad (10)$$

حيث:

P_{t-1} : سعر السهم في بداية الفترة

R_t : عائد السهم للفترة

DR_t : متغير وهمي يأخذ القيمة (١) اذا كان عائد السهم سالباً، ويأخذ القيمة (صفر) اذا كان موجباً

وتم التعبير عن متغيرات هذا النموذج على أساس السهم

٨-٦-٢-٥: المقدرة التفسيرية والتنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر

لاختبار كل من المقدرة التفسيرية والمقدرة التنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر تم صياغة نماذج الانحدار التالية، قياساً على (Elshamy and Kayed, 2005; Bepari et al., 2013; Elshamy et al., 2014)

$$P_t = \alpha + \beta_1 BV_t + \beta_2 NIC_t + \beta_3 OCI_t + et \quad (11)$$

$$P_t = \alpha + \beta_1 BV_t + \beta_2 NIC_t + et \quad (12)$$

$$OCF_t = \alpha + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 OCI_{t-1} + et \quad (13)$$

$$OCF_t = \alpha + \beta_1 NI_{t-1} + et \quad (14)$$

$$NI_t = \alpha + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 OCI_{t-1} + et \quad (15)$$

$$NI_t = \alpha + \beta_1 NI_{t-1} + et \quad (16)$$

٨-٦-٣: نتائج الدراسة التطبيقية

٨-٦-٣-١: الإحصائيات الوصفية

يوضح جدول (1) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات نماذج الدراسة حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لها. ويتضح من هذا الجدول أن معظم الشركات خلال فترة الدراسة كانت تحقق صافي دخل موجب، وتدفقات نقدية تشغيلية موجبة. كما أن معظم بنود الدخل الشامل الآخر كانت ذات قيمة موجبة، الأمر الذي أدى إلى أن متوسط قيمة إجمالي الدخل الشامل كانت أكبر من متوسط قيمة صافي الدخل خلال كل من الفترة الحالية والفترة السابقة.

جدول (1): الإحصائيات الوصفية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد المشاهدات	المتغير
4.18391	.3956	180	NIt
4.66742	.2399	180	NIt_1
4.45841	.8292	180	TClT
4.36598	.8124	180	TClT_1
3.00341	.5013	180	OCIt
3.60163	.6371	180	OCIt_1
79.04530	35.5139	180	Pt
67.16875	32.6767	180	Pt_1
5.35408	.7571	180	OCFt
		180	Valid N (listwise)

٨-٦-٣-٢: نتائج اختبار الفرض الأول

قام الباحث بإجراء اختبار التداخل الخطي لاختبار استقلال المتغيرات المستقلة، وذلك قبل تقدير نماذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الأول، لأن قوة نموذج الانحدار تعتمد على فرضية استقلال هذه المتغيرات. ويؤدي عدم تحقق هذا الشرط إلى أحد المشاكل الإحصائية المعروفة باسم التداخل الخطي (Multicollinearity). وتم إجراء هذا الاختبار من خلال حساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من هذه المتغيرات ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor- VIF) (حمدان، 2012، ص 279). ويتضح من جدول رقم (2) أن قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات كان أقل من (5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي.

ويوضح جدول (2) نتائج اختبار الفرض الأول والخاص بالمقدرة التفسيرية لإجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل في تفسير سعر السهم. بالنسبة لنموذج الانحدار رقم (1) يتضح من تحليل النتائج أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة وصافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية (المتغيرات المستقلة) تفسر 39.7% من التغير الكلي في سعر السهم ($R^2=0.397$ المعدلة) وتظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل كان معنوياً. وبلغت قيمة معامل انحدار صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية (3.787)

وبلغت قيمة P. value (0.001) مما يشير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين صافى الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية وسعر السهم (قيمة P. value وفقاً لاختبار T أقل من مستوى المعنوية 0.05). بالنسبة لنموذج الانحدار رقم (2) يتضح من تحليل النتائج أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى نهاية الفترة وإجمالى الدخل الشامل المتاح لحملة الأسهم العادية (المتغيرات المستقلة) تفسر 43% من التغير الكلى فى سعر السهم (R^2 المعدلة 0.43). وتظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل كان معنوياً. وبلغت قيمة معامل انحدار إجمالى الدخل الشامل المتاح لحملة الأسهم العادية (3.547) وبلغت قيمة P. value (0) مما يشير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين إجمالى الدخل الشامل المتاح لحملة الأسهم العادية وسعر السهم (قيمة P. value وفقاً لاختبار T أقل من مستوى المعنوية 0.05).

يتضح من هذه النتائج أن المقدرة التفسيرية لإجمالى الدخل الشامل أكبر من المقدرة التفسيرية لصافى الدخل فى تفسير سعر السهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Goncharov and Hodgson, 2008; Kanagaretnam et al., 2009) ولا تتفق مع نتائج دراسات أخرى (Dhaliwal et al., 1999; Brimble and Hodgson, 2005). ولاختبار معنوية الاختلافات فى المقدرة التفسيرية تم استخدام اختبار (Vuong (1989، قياساً على (Saeedi, 2008; Zulch and Pronobis, 2010; Kabir and laswad, 2011; Usman et al., 2016) وتشير نتائج هذا الاختبار إلى أن الاختلافات فى المقدرة التفسيرية كانت معنوية حيث بلغت قيمة P. value (0.02) (أقل من مستوى المعنوية 0.05).

ومن تحليل النتائج السابقة يتضح وجود فروق معنوية فى المقدرة التفسيرية لصافى الدخل وإجمالى الدخل الشامل فى تفسير سعر السهم، وبالتالي يتم قبول الفرض الأول. وقبول الفرض الأول فى بيئة الممارسة المحاسبية فى مصر يشير إلى أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل كمقياس للأداء المالى فى القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تشير نتائج اختبار هذا الفرض إلى أن إجمالى الدخل الشامل المفصح عنه فى قائمة الدخل الشامل له مقدرة تفسيرية أكبر من صافى الدخل فى تفسير أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وأن الاختلاف فى هذه المقدرة التفسيرية كان اختلاف معنوى. وهذه النتيجة تدعم المنهج الذى اتبعه واضعو معايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥ فيما يتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل.

جدول (٢): نتائج اختبار الفرض الأول

معامل تضخم التباين (VIF)	اختبار F		R ² المعدلة	اختبار T		معاملات الانحدار المقدرة (B)	المتغيرات
	مستوى المعنوية للمنموذج	القيمة		مستوى المعنوية	القيمة		
نموذج الانحدار (1):							
	.00	60.03	0.397	.119	1.565	8.267	(Constant)
1. 39				.000	9.562	1.165	BVt
1.05				.001	3.389	3.787	NIC t
نموذج الانحدار (2):							
	.00	68.52	.430	.467	.729	3.798	(Constant)
1.18				.000	9.400	1.121	BV t
1.16				.000	4.717	3.547	TCIC t

٨-٦-٣-٣: نتائج اختبار الفرضين الثاني والثالث

بالنسبة لنماذج الانحدار المرتبطة بهذين الفرضين فهي تعتبر نماذج انحدار بسيطة (ثنائية المتغيرات)، وبالتالي لم تظهر مشكلة التداخل الخطي. وتظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل للفرضيين كان معنوياً. ويوضح جدول (3) نتائج اختبار الفرض الثاني والخاص بالمقدرة التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي. بالنسبة لنموذج الانحدار رقم (3) يتضح من تحليل النتائج أن صافي الدخل خلال الفترة السابقة (المتغيرالمستقل) يفسر %18.1 من دخل الفترة الحالية (R² المعدلة = 0.181). بالنسبة لنموذج الانحدار رقم (٤) يتضح من تحليل النتائج أن إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة السابقة (المتغيرالمستقل) يفسر %21.2 من دخل الفترة الحالية (R²=0.212 المعدلة). كما يوضح الجدول نتائج اختبار الفرض الثالث والخاص بالمقدرة التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. بالنسبة لنموذج الانحدار رقم (٥) يتضح من تحليل النتائج أن صافي الدخل خلال الفترة السابقة (المتغيرالمستقل) يفسر %12.3 من التدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية (R²=0.123 المعدلة). وبالنسبة لنموذج الانحدار رقم (٦) يتضح من تحليل النتائج أن إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة السابقة (المتغيرالمستقل) يفسر %11.4 من التدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية (R²=0.114 المعدلة).

ويتضح من هذه النتائج أن المقدرة التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل أكبر من المقدرة التنبؤية لصافي الدخل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة Choi and Zang, 2006; Biddle and Chio, 2006) (شتيوي، ٢٠١٤) ولا تتفق مع دراسات أخرى

(Kanagaretnam et al., 2009; Bataineh and Rababah, 2016). كما يتضح من هذه النتائج أن المقدرة التنبؤية لصافي الدخل أكبر من المقدرة التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل في التنبؤ بصافي التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (Chio and Zang, 2006; Kanagaretnam et al., 2009). ولاختبار معنوية الاختلافات في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية تم استخدام اختبار (Vuong (1989). وتشير نتائج هذا الاختبار إلى أن الاختلافات بين صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية كانت غير معنوية حيث بلغت قيمة P. value (0.21) و (0.11) على التوالي (أكبر من مستوى المعنوية 0.05).

جدول (٣): نتائج اختبار الفرضين الثالث والرابع

اختبار F		R ² المعدلة	اختبار T		معاملات الانحدار المقدرة (B)	المتغيرات
مستوى المعنوية للمنموذج	القيمة		مستوى المعنوية	القيمة		
نموذج الانحدار (3):						
.000	40.47	.181	.769	-.294	-.090	(Constant)
			.000	6.362	.562	NI t-1
نموذج الانحدار (4):						
.000	49.24	.212	.818	-.014	-.004	(Constant)
			.000	7.017	.428	TCl t-1
نموذج الانحدار (5):						
.000	26.18	.123	.004	2.886	.715	(Constant)
			.000	5.117	.317	NI t-1
نموذج الانحدار (6):						
.000	24.00	.114	.012	2.778	.487	(Constant)
			.000	4.899	.238	TCl t-1

ومن تحليل النتائج السابقة يتضح عدم وجود فروق معنوية في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وبالتالي يتم رفض الفرضين الثاني والثالث.

ويشير رفض الفرضين الثاني والثالث في بيئة الممارسة المحاسبية في مصر إلى عدم وجود فروق معنوية في المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل (الذي تقوم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عنه في قائمة الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥) في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وقد ترجع هذه النتيجة

إلى اعتماد الدراسة على البيانات ربع السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في حين أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على البيانات السنوية.

٨-٦-٣-٤: نتائج اختبار الفرض الرابع

يعتبر نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض نموذج انحدار بسيط، وبالتالي لم تظهر مشكلة التداخل الخطي. وفي هذا النموذج تعتبر قيمة β مؤشراً على الاستمرارية (قيمة معامل NI وقيمة معامل TCI)، فكلما اقتربت قيمة β من الواحد الصحيح كلما زادت استمرارية المتغير (Kabir and laswad, 2011, p. 1391; Kazemi et al, 2011, p. 275; ويوضح جدول (4) نتائج اختبار الفرض الرابع والخاص باستمرارية معلومات كل من صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل، حيث تظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل كان معنوياً، وبلغت قيمة β لصافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل (0.562) و (0.280) على التوالي، مما يشير إلى أن صافي الدخل أكثر استمرارية من إجمالي الدخل الشامل.

وتتسق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة (Barton et al., 2009; Bambar et al, 2010; Kabir and Laswad, 2011; Jones and Smith, 2011; Khan and Bradbury, 2014; Khan and Bradbury, 2016;، شتيوى، ٢٠١٤. وفي ضوء هذه النتيجة

يتم قبول الفرض الرابع

جدول (٤): نتائج اختبار الفرض الرابع

اختبار F		معاملات الانحدار المقدر (B)	المتغيرات
مستوى المعنوية للنموذج	القيمة		
نموذج الانحدار (7):			
.000	40.477	-.090	(Constant)
		.562	NI t-1
نموذج الانحدار (8):			
.000	15.462	.564	(Constant)
		.280	TCI t-1

٨-٦-٣-٥: نتائج اختبار الفرض الخامس

يُظهر جدول (5) نتائج اختبار التداخل الخطي لاختبار استقلال المتغيرات المستقلة. وتوضح النتائج أن قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات كان أقل من (5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي. كما يوضح الجدول نتائج اختبار الفرض الخامس والخاص بتقدير وقتية إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل، حيث تظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل كان معنوياً، وتم قياس الوقتية باستخدام R^2 المعدلة حيث تشير القيمة الأكبر لـ R^2 المعدلة إلى أن مقياس الأداء يعكس التغيرات في الأداء الاقتصادي في

الوقت المناسب (Barton et al, 2009, p.12). ويتضح من تحليل نتائج جدول (5) ان قيمة R^2 المعدلة لنموذج الانحدار رقم (٩) بلغت 0.622 ، ولنموذج الانحدار رقم (١٠) بلغت 0.336، مما يشير إلى أن إجمالي الدخل الشامل أقل وقتية من صافي الدخل ، وبالتالي يتم قبول الفرض الخامس، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة (Goncharov and Hodgson, 2008; Barton et al., 2009).

جدول (5): نتائج اختبار الفرض الخامس

معامل تضخم التباين (VIF)	اختبار F		R^2 المعدلة	اختبار T		معاملات الانحدار المقدرة (B)	المتغيرات
	مستوى المعنوية لنموذج	القيمة		مستوى المعنوية	القيمة		
نموذج الانحدار (9):							
	.000	99. 1	.622	.000	3.578	.860	(Constant)
1.147				.000	9.851	.716	R t
1.171				.090	-1.705	-.747	DR t
1.048				.000	7.023	.641	R t * DR t
نموذج الانحدار (10):							
	.000	31. 1	.336	.000	3.929	1.334	(Constant)
1.147				.000	7.508	.771	R t
1.171				.052	-2.045	-1.26	DR t
1.048				.619	.498	.064	R t * DR t

٨-٦-٣-٦: نتائج اختبار الفرض السادس

يُظهر جدول (6) نتائج اختبار التداخل الخطي لاختبار استقلال المتغيرات المستقلة لنموذج الانحدار (11). وتوضح النتائج أن قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات كان أقل من (5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي. كما يوضح الجدول نتائج اختبار الفرض السادس والذي يختبر ما إذا كانت بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل في تفسير سعر السهم، حيث تم قياس المقدرة التفسيرية الإضافية لهذه البنود بالفرق بين قيمة R^2 المعدلة لنموذجي الانحدار (12,11) قياساً على (Elshamy and Kayed, 2005, p. 72; Kabir and Laswad, 2011, p. 284; Bepari et al., 2013, p. 231; Elshamy et al., 2014, p. 361) وتُظهر النتائج أن R^2 المعدلة لنموذج الانحدار (11) بلغت 0.425 ولنموذج الانحدار (12) بلغت 0.397 مما يشير إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل، وبالتالي يتم قبول الفرض السادس. وهو ما يتفق مع نتائج كثير من الدراسات السابقة (Pinto, 2005; Brimble and Hodgson, 2005;

Lin, 2006; Lin et al., 2007; Chambers et al., 2007; Goncharov and Hodgson, 2008; Mioko and Wang, 2012; He and Lin, 2015)

جدول (٦): نتائج اختبار الفرض السادس

معامل تضخم التباين (VIF)	اختبار F		R ² المعدلة	اختبار T		معاملات الانحدار المقدرة (B)	المتغيرات
	مستوى المعنوية للمنموذج	القيمة		مستوى المعنوية	القيمة		
نموذج الانحدار (11):							
	.000	45.17	.425	.114	1.695	13.554	(Constant)
1.357				.000	8.098	1.08	BVt
1.370				.001	3.353	3.634	NIC t
1.221				.000	4.392	.768	OCI t
نموذج الانحدار (12):							
	.000	60.03	0.397	.119	1.565	8.267	(Constant)
1.39				.000	9.562	1.165	BVt
1.05				.001	3.389	3.787	NIC t

٨-٦-٣-٧: نتائج اختبار الفرضين السابع والثامن

يُظهر جدول (7) نتائج اختبار التداخل الخطي لاختبار استقلال المتغيرات المستقلة لنماذج الانحدار (13,14,15,16). وتوضح النتائج أن قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات كان أقل من (5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي. كما يوضح الجدول نتائج تحليل الانحدار المرتبطة بالفرضين السابع والثامن، حيث تم اختبار ما إذا كانت بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية إضافية مقارنة بصافي الدخل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وتشير قيمة F إلى أن نماذج الانحدار كانت معنوية، وتظهر النتائج أن R² المعدلة لنموذج الانحدار (13) بلغت 0.170 ولنموذج الانحدار (14) بلغت 0.123 مما يشير إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية إضافية مقارنة بصافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، كما تشير النتائج إلى أن R² المعدلة لنموذج الانحدار (15) بلغت 0.195 ولنموذج الانحدار (16) بلغت 0.181، مما يشير إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية إضافية مقارنة بصافي الدخل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي وبالتالي يتم قبول الفرضين السابع والثامن،

وتتفق نتائج الفرضين السابع والثامن مع ما توصلت اليه العديد من الدراسات السابقة (Chio et al., 2007; Jones and Smith, 2011; Zulch and Pronobis, 2010; Kabir and .Laswad, 2011)

جدول (٧): نتائج اختبار الفرضين السابع والثامن

معامل تضخم التباين (VIF)	اختبار F		R ² المعدلة	اختبار T		معاملات الانحدار المقدرة (B)	المتغيرات
	مستوى المعنوية للنموذج	القيمة		مستوى المعنوية	القيمة		
نموذج الانحدار (13):							
	.000	19.31	.17	.013	2.505	.590	(Constant)
1.30			0	.003	4.262	.019	NI t-1
1.25				.000	6.213	.679	OCI t-1
نموذج الانحدار (14):							
	.000	26.18	.123	.004	2.886	.715	(Constant)
				.000	5.117	.317	NI t-1
نموذج الانحدار (15):							
	.000	22.61	.19	.762	-	-	(Constant)
1.5			5	.000	5.562	.510	NI t-1
1.35				.000	3.694	.520	OCI t-1
نموذج الانحدار (16):							
	.000	40.47	.181	.769	-	-	(Constant)
				.000	6.362	.562	NI t-1

ويتضح من تحليل نتائج الفروض من السادس الى الثامن والمتعلقة بالمقدرة التفسيرية والتنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر مقارنة بصافى الدخل، قبول هذه الفروض في بيئة الممارسة المحاسبية في مصر، حيث أظهرت النتائج وجود مقدرة تفسيرية وتنبؤية إضافية لهذه البنود مقارنة بصافى الدخل، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة. وقبول هذه الفروض يشير إلى أهمية قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر من خلال إعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل تتضمن هذه البنود بجانب إجمالي الدخل الشامل. وذلك يدعم معيار المحاسبة المصرى رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية والذي يتطلب إعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل تتضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

7-8: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

٨-٧-١: النتائج

من خلال استعراض البحث بجزئية النظرى والتطبيقي، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية الهامة والتي يمكن إيجازها كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

- يعتبر رقم صافى الدخل من أهم الأرقام التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية خاصة المستثمرين فى قياس الأداء المالى للشركات، ولكن فى ظل التغيرات الواسعة التى شهدتها الفترة الأخيرة فى المعايير والسياسات المحاسبية التى تحكم إعداد وعرض القوائم المالية، والتى من أهمها تبنى مفهوم القيمة العادلة والحاجة إلى مزيد من الشفافية فى القوائم المالية فقد صافى الدخل وما يزال يفقد دوره فى عملية قياس الأداء المالى، وظهرت الحاجة إلى التقرير عن مفهوم أوسع للدخل وهو الدخل الشامل.
- تبنت العديد من المعايير الدولية والمحلية الإفصاح عن الدخل الشامل فى القوائم المالية للشركات، حيث يتميز رقم الدخل الشامل بأنه يدمج جميع مصادر الدخل بالإضافة إلى تصنيف عناصر الدخل بطريقة مفيدة فى عملية اتخاذ القرارات، ويرى المنظمون وواضعى المعايير أن الدخل الشامل يعتبر معلومة هامة للمستثمرين خاصة فى التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى مزيد من الشفافية فى القوائم المالية. كما يرى المحللون الماليون أن التقرير عن الدخل الشامل يوفر صورة واضحة عن النتائج الاجمالية لعمليات الشركة، ويعتبر مقياساً أوسع من صافى الدخل يستوعب زيادة التعقد والتنوع فى عمليات الشركة والتطور المستمر فى احتياجات المستخدمين من المعلومات.
- يتضح من تحليل ومقارنة خصائص صافى الدخل والدخل الشامل أن مفهوماً واحداً للدخل لا يستطيع أن يخدم كل الأغراض بدرجة متساوية، لذلك توجد حاجة إلى الإفصاح عن عدة أرقام للدخل فى القوائم المالية، بما يساعد فى عملية اتخاذ القرارات المختلفة.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية

- يتضح من تحليل نتائج الدراسة التطبيقية أن إجمالى الدخل الشامل أفضل من صافى الدخل فى تفسير أسعار الأسهم، حيث تشير النتائج إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرة كل من إجمالى الدخل الشامل وصافى الدخل فى تفسير سعر السهم.
- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعلقة بالمقدرة التنبؤية لإجمالى الدخل الشامل وصافى الدخل إلى أن المقدرة التنبؤية لإجمالى الدخل الشامل أكبر من المقدرة التنبؤية لصافى الدخل فى التنبؤ بصافى الدخل المستقبلى ولكنها أقل من صافى الدخل فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأن الفروق فى المقدرة التنبؤية لم تكن معنوية.

- تشير نتائج اختبار ومقارنة خاصيتي الاستمرارية والوقتية إلى أن صافى الدخل أكثر استمرارية من إجمالي الدخل الشامل، وأن إجمالي الدخل الشامل أقل وقيمة من صافى الدخل.
- يتضح من تحليل نتائج اختبار الفروض المتعلقة بالمقدرة التفسيرية والتنبؤية الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر أن تلك البنود لها مقدرة تفسيرية إضافية مقارنة بصافى الدخل فى تفسير سعر السهم. كما أن لها مقدرة تنبؤية إضافية فى التنبؤ بصافى الدخل المستقبلى والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنة بصافى الدخل.
- يتضح من تحليل نتائج الدراسة التطبيقية أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل بجانب صافى الدخل كمقاييس للأداء المالى للشركات، فهما مكملان لبعضهما، حيث لا يستطيع مفهوم واحد للدخل أن يخدم كل الأغراض بدرجة متساوية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تدعم المنهج الذى اتبعه واضعو معايير التقرير المالى الدولية ومعايير المحاسبة المصرية فيما يتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل.

٢-٧-٨: التوصيات

- فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها فى كل من الدراسة النظرية والتطبيقية، يوصى الباحث بما يلى:
- ضرورة وجود تدريب مستمر للمحاسبين ومراجعى الحسابات بما يساعد على التطبيق الفعال للتعديلات فى معايير المحاسبة المصرية، وتشجيعهم على التعليم المهنى المستمر، بالإضافة إلى ضرورة قيام الجهات المصدرة لمعايير المحاسبة المصرية بتوفير تفسيرات عملية لتلك التعديلات.
- العمل على زيادة الوعى لدى معدى ومراجعى التقارير المالية فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فيما يتعلق بالإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل وبنوده، من خلال ورش العمل والدورات التدريبية التخصصية بالتعاون مع الجامعات المصرية.
- الحاجة إلى مزيد من البحث التطبيقى فى مجال القياس والإفصاح عن الدخل الشامل وبنوده، واثار ذلك على قرارات أصحاب المصالح. ولعل تناول ذلك الامر فى المؤتمرات التى تعقدها اقسام المحاسبة بالجامعات المصرية اصبح مطلوباً عن ذى قبل.
- ضرورة اهتمام الشركات بالتطورات المستمرة فى المعايير المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية، بهدف زيادة ثقة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح فى الشركات وأدائها المالى.

٣-٧-٨: مجالات البحث المقترحة

- بناءً على نتائج البحث، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التى تحتاج لبحوث مستقبلية وتعتبر امتداداً لهذا البحث، من أهمها:

- المقدرة التفسيرية والتنبؤية للدخل الشامل السنوى مقارنة بالدخل الشامل ربع السنوى - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- العلاقة بين شكل الإفصاح عن الدخل الشامل وملاءمة معلومات الدخل الشامل لأغراض التقييم.
- اثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قرار الاستثمار.
- مدى ملاءمة قيمة بنود الدخل الشامل الآخر فى ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة .
- دراسة واختبار ممارسات إدارة الأرباح فى ظل الإفصاح عن الدخل الشامل.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

- ابراهيم، محمد زيدان. ٢٠٠٣. مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للاوراق المالية لاغراض تشجيع الاستثمار فى سوق الاوراق المالية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الرابع: ١٧٣-٢٨٢.
- الخيال، توفيق عبد المحسن. ٢٠٠٩. الإفصاح الاختيارى ودوره فى ترشيد القرارات الاستثمارية فى السوق المالى السعودى: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثالث: ١٠٥-١٥٦.
- حمدان، علام محمد. 2012. العوامل المؤثرة فى جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الاردنية. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية*، المجلد العشرين، العدد الأول: 265-301.
- شتيوى، ايمن احمد. ٢٠١٤. دراسة ميدانية مقارنة لخصائص وملائمة صافى الدخل وإجمالى الدخل الشامل: بالتطبيق على البنوك المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، العدد الثانى، الجزء الأول: ٧١-١١٦.
- عبيد، ابراهيم السيد. ٢٠٠٨. دور التقارير المالية المنشورة فى تخفيض عدم تماثل المعلومات فى سوق راس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصرى. *مجلة المحاسبة والادارة والتامين*، كلية التجارة- جامعة القاهرة، العدد السبعون، الجزء الأول، ٢١٣-٢٧٩.
- معايير المحاسبة المصرية. ٢٠١٥. المعيار المحاسبي المصري رقم (١) عرض القوائم المالية. وزارة الاستثمار (يوليه).

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Bamber, L., J. Jiang, K. Petroni, and I. Wang .2010 .Comprehensive income: Who's afraid of performance reporting?. *The Accounting Review* 85 (1): 97-126.
- Barton, J., B. Hansen, and G. Pownall. 2009. Which performance measures do investors value the most-and why? Working paper available on: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1230562&download
- Bataineh. A., and A. Rababah. 2016. Comprehensive income and net income, which is more powerful in predicting future performance. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Science* 6 (2): 114-120.
- Basu, S. 1997. The conservatism principle and asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics* 24: 3-37.
- Belkaoui, A. 2004. Accounting Theory.5th edition.

- Bepari, M., S. Rahman, and A. Mollik. 2013. Value relevance of earnings and cash flows during the global financial crisis. *Review of Accounting and Finance* 12 (3): 226-251.
- Bhamornsiri, S., and C. Wiggins. 2001. Comprehensive income disclosures. *The CPA Journal* 71 (10): 54-56.
- Biddle, J., and J. Chio. 2006. Is Comprehensive Income Useful?. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 2 (1): 1-32.
- Brimble, M., and A. Hodgson. 2005. The value relevance of comprehensive income and components for industrial firms. Amsterdam, Amsterdam Business School.
- Cauwenberge, P., and I. Beelde. 2007. On the IASB comprehensive income project: An analysis of the case for dual income display. *ABACUS* 43 (1): 1-26.
- Chalmers, K., G. Clinch, and J. Godfrey. 2008. Adoption of international financial reporting standards: Impact on the value relevance of intangible assets. *Australian Accounting Review* 18 (3): 237-274.
- Chambers, D., T. Linsmeier, C. Shakespeare, and T. Sougiannis. 2007. An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income disclosures. *Review of Accounting Studies* 12: 557-593.
- Cheng, A., J. Cheung, and V. Jopalakrishnan. 1993. On the usefulness of operating income, net income and comprehensive income in explaining security returns. *Accounting and Business Research* 23 (91): 195-203.
- Chio, J., and Y. Zang. 2006. Implications of comprehensive income disclosure for future earning and analysts' forecasts. *Seoul Journal of Business* 12 (2): 77-109.
- Chio, J., S. Das, and Y. Zang. 2007. Comprehensive income, future earnings, and market mispricing. Research collection school of accountancy, Singapore Management University.
- Dechow, P. 1994. Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. *Journal of Accounting and Economics* 18: 3-42.
- Dechow, P., and C. Schrand. 2004. Earnings quality. The Research Foundation of CFA Institute.
- Dhaliwal, D., K. Subramanyam, and R. Trezevant. 1999. Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance?. *Journal of Accounting and Economics* 26: 43-67.
- El Shamy, M., and M. Kayed. 2005. The value relevance of earnings and book values in equity valuation: an international perspective – The case of Kuwait. *International Journal of Commerce and Management* 15 (1): 68-79.

- El Shamy, M., M. Al-Hajri, and S. Al-Bassam. 2014. The value relevance of unrealized gains and losses recognized under IAS 39: Evidence from Kuwait. *International Journal of Commerce and Management* 24 (4): 355-366.
- Ernstberger, J. 2008. The value relevance of comprehensive income under IFRS and US GAAP: empirical evidence from Germany. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation* 5 (1): 1-29.
- Financial Accounting Standards Board. 1980. Statement of Financial Accounting Concepts No. 3 (SFAC.3) “Elements of financial statements of business enterprises”.
- Financial Accounting Standards Board. 1997. Statement of Financial Accounting Standards No. 130 (SFAS.130) “Reporting comprehensive income”.
- Firescu, V. 2015. Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting. *Procedia Economics and Finance* 20: 218 – 223.
- Gazzola, B., and S. Amelio. 2014. The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises. *Procedia Economics and Finance* 12: 174 – 183.
- Goncharov, I., and A. Hodgson.2008. Comprehensive income in Europe: Valuation, prediction and conservative issues. Working paper available on: <http://www.oeconomica.uab.ro/upload/abst/1020081/1.pdf>
- Gunther, R. 2015. Value-relevance of other comprehensive income under IFRS. Dissertation of the University of St. Gallen, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs.
- He, H., and Z. Lin. 2015. Analyst following, information environment and value relevance of comprehensive income: Evidence from China. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies* 44: 688–720
- Ismail, T., and R. Elbolok. 2011. Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt?. *Research Journal of Finance and Accounting* 2 (12): 7-22.
- Jones, D., and K. Smith. 2011. Comparing the value relevance, predictive value, and persistence of other comprehensive income and special items. *The Accounting Review* 86 (6): 2047–2073.
- Kabir, M., and F. Laswad. 2011. Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence". *Accounting Research Journal* 24 (3): 268-289.
- Kanagaretnam, K., R. Mathieu, and M. Shehata. 2009. Usefulness of comprehensive income reporting in Canada. *Journal of Accounting and Public Policy* 28 : 349–365.

- Kazemi, H., H. Hemmati, and R. Faridvand. 2011. Investigating the relationship between conservatism accounting and earnings attributes. *World Applied Sciences Journal* 12 (9): 1385-1396.
- Khan, S., and M. Bradbury. 2014. Volatility and risk relevance of comprehensive income. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 10: 76–85.
- Khan, S., and M. Bradbury. 2016. The volatility of comprehensive income and its association with market risk. *Accounting and Finance* 56: 727–748.
- Lin., S. 2006. Testing the information set perspective of UK financial reporting standard No.3: Reporting financial performance. *Journal of Business Finance & Accounting* 33(7) & (8): 1110–1141.
- Lin, S., O. Ramond, and J. Casta. 2007. Value relevance of comprehensive income and its components: Evidence from major European capital market. Working paper available on: <http://www.finance.dauphine.fr/wp-content/uploads/2015/07/drmfinance0209.pdf>
- Marchini, P., and C. Deste. 2015. Comprehensive income and financial performance ratios: which potential effects on ROE and on firm's performance evaluation?. *Procedia Economics and Finance* 32: 1724 – 1739.
- Marzuki, M., E. Wahab, and H. Haron. 2016. Corporate governance and earnings conservatism in Malaysia. *Accounting Research Journal* 29 (4): 391-412.
- Mechelli, A., and R. Cimini. 2014. Iscomprehensive income value relevant and does location matter? A European study. *Accounting in Europe* 11 (1): 59–87
- Mioko T., and L. Wong .2012. The usefulness of other comprehensive income items in Japan. Working paper available on: http://www.rieb.kobe-u.ac.jp/tjar/conference/3rd/CA-2_LeonWONGI.pdf
- Mostafa, W. 2016. The value relevance of earnings, cash flows and book values in Egypt. *Management Research Review* 39 (12): 1752-1778.
- Oei, R., A. Ramsay, and P. Mather. 2008. Earnings persistence, accruals and managerial share ownership. *Accounting and Finance* 48: 475–502.
- Pascan, I. 2014. Does comprehensive income tell us more about an entity performance compared to net income? Study on Romanian listed entities. *Procedia Economics and Finance* 15: 1077 – 1082
- Pandit, G., A. Rubenfield, and J. Phillips. 2006. Current NASDAQ corporation methods of reporting comprehensive income. *American Journal of Business* 21 (1): 13-20.
- Pinto, J. 2005. How comprehensive is comprehensive income?: The value relevance of foreign currency translation adjustments. *Journal of International Financial Management and Accounting* 16 (2): 97-122.

- Reither, c., and P. Smith. 1996. Comprehensive income: How to apply the rules of FASB's recent exposure draft. *The Journal of Corporate Accounting and Finance*. Summer: 29-38.
- Roychowdhury, S., and R. Watts. 2007. Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting. *Journal of Accounting and Economics* 44: 2–31.
- Saeedi, A. 2008. Examining the superiority of comprehensive income to net income as a measure of firm performance. *European Journal of Scientific Research* 19 (3): 469-481.
- Smith, P., and S. Tse. 1998. Reporting comprehensive income: Does it really affect stock prices?. *The Journal of Corporate Accounting and Finance*. Summer: 75-86.
- Usman, A., N. Amran, and H. Shaari. 2016. The value relevance of comprehensive income in Nigerian: A pilot test. *International Journal of Economics and Financial Issues* 6 (2): 793-797.
- Venter, E., D. Emanuel, and S. Cahan. 2014. The value relevance of mandatory non-GAAP earning. *ABACUS* 50 (1): 1-24.
- Zulch, H., and P Pronobis. 2010. The predictive power of comprehensive income and its individual components under IFRS. HHL Working paper available on line: <https://www.hhl.de/fileadmin/texte/publikationen/arbeitspapiere/hhlap0095.pdf>

ملحق

مخرجات الحاسب الآلي الخاصه بالتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية

الإحصاءات الوصفية

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
NIIt	180	.3956	4.18391
NIIt_1	180	.2399	4.66742
TCIt	180	1.0292	4.45841
TCIt_1	180	.8124	4.36598
OClIt	180	.5013	3.00341
OClIt_1	180	.6371	3.60163
Pt	180	35.5139	79.04530
Pt_1	180	32.6767	67.16875
OCFt	180	.7571	5.35408
Valid N (listwise)	180		

نتائج نموذج الانحدار (١) و (١٢)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.636 ^a	.404	.397	61.35775

a. Predictors: (Constant), NlCt, BVt

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	452055.741	2	226027.870	60.038	.000 ^a
	Residual	666364.917	177	3764.774		
	Total	1118420.657	179			

a. Predictors: (Constant), NlCt, BVt

b- Dependent Variable: Pt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	8.267	5.282	.119	1.565			
	BVt	1.165	.122	.001	9.562	.962	.931	1.39
	NlCt	3.787	1.117	.000	3.389	.962	.972	1.00

a. Dependent Variable: Pt

نتائج نموذج الانحدار (٢)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.661 ^a	.436	.430	59.67710

a. Predictors: (Constant), TCICt, BVt

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	488060.701	2	244030.350	68.522	.000 ^a
	Residual	630359.957	177	3561.356		
	Total	1118420.657	179			

a. Predictors: (Constant), TCICt, BVt

b. Dependent Variable: Pt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	3.798	5.213		.729	.467		
	BVt	1.121	.119	.544	9.400	.000	.843	1.18
	TCICt	3.547	.752	.273	4.717	.000	.893	1.6

a. Dependent Variable: Pt

نتائج نموذج الانحدار (٣) و (٧) و (١٦)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.430 ^a	.185	.181	4.08994

a. Predictors: (Constant), NIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	677.077	1	677.077	40.477	.000 ^a
	Residual	2977.508	178	16.728		
	Total	3654.585	179			

a. Predictors: (Constant), NIt_1

b. Dependent Variable: Nit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.090	.305		-.294	.769
	NIt_1	.562	.088	.430	6.362	.000

a. Dependent Variable: NIt

نتائج نموذج الانحدار (٤)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.466 ^a	.217	.212	4.01026

a. Predictors: (Constant), TCIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	791.953	1	791.953	49.244	.000 ^a
	Residual	2862.632	178	16.082		
	Total	3654.585	179			

a. Predictors: (Constant), TCIt_1

b. Dependent Variable: Nit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.004	.299		-.014	.818
	TCIt_1	.428	.061	.466	7.017	.000

a. Dependent Variable: NIt

نتائج نموذج الانحدار (٥) و (١٤)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.358 ^a	.128	.123	3.30084

a. Predictors: (Constant), NIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	285.260	1	285.260	26.181	.000 ^a
	Residual	1939.411	178	10.896		
	Total	2224.671	179			

a. Predictors: (Constant), NIt_1

b. Dependent Variable: OCFt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.715	.248		2.886	.004
	NIt_1	.317	.062	.358	5.117	.000

a. Dependent Variable: OCFt

نتائج نموذج الانحدار (٦)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1				

1	.345 ^a	.119	.114	3.31862
---	-------------------	------	------	---------

a. Predictors: (Constant), TCIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	264.313	1	264.313	24.000	.000 ^a
	Residual	1960.359	178	11.013		
	Total	2224.671	179			

a. Predictors: (Constant), TCIt_1

b. Dependent Variable: OCFt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.487	.259		2.778	.012
	TCIt_1	.238	.049	.345	4.899	.000

a. Dependent Variable: OCFt

نتائج نموذج الانحدار (٨)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.283 ^a	.080	.075	4.17274

a. Predictors: (Constant), TCIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	269.218	1	269.218	15.462	.000 ^a
	Residual	3099.295	178	17.412		
	Total	3368.513	179			

a. Predictors: (Constant), TCIt_1

b. Dependent Variable: TCIt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.564	.316		1.784	.076
	TCIt_1	.280	.071	.283	3.932	.000

a. Dependent Variable: TCIt

نتائج نموذج الانحدار (٩)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.793 ^a	.628	.622	2.57294

a. Predictors: (Constant), RtxDRt, DRt, Rt

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1968.641	3	656.214	99.126	.000 ^a
	Residual	1165.121	176	6.620		
	Total	3133.763	179			

a. Predictors: (Constant), RtxDRt, DRt, Rt

b. Dependent Variable: NI/P-1

Coefficients ^a								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.860	.240		3.578	.000		
	Rt	.716	.073	.514	9.851	.000	.872	1.147
	DRt	-.747-	.438	-.084-	-1.705-	.090	.854	1.171
	RtxDRt	.641	.091	.372	7.023	.000	.954	1.048

a. Dependent Variable: NI/P-1

نتائج نموذج الانحدار (١٠)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.589 ^a	.347	.336	3.63398

a. Predictors: (Constant), RtxDRt, DRt, Rt

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1235.518	3	411.839	31.186	.000 ^a
	Residual	2324.217	176	13.206		
	Total	3559.734	179			

a. Predictors: (Constant), RtxDRt, DRt, Rt

b. Dependent Variable: TCI/P-1

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	1.334	.340		3.929	.000		
	Rt	.771	.103	.519	7.508	.000	.872	1.147

DRt	-1.264-	.618	-.133-	-2.045-	.052	.854	1.171
RtxDRt	.064	.129	.035	.498	.619	.954	1.048

a. Dependent Variable: TCIt

نتائج نموذج الانحدار (١١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.660 ^a	.435	.425	59.91930

a. Predictors: (Constant), BVt, NICt, OCIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	486523.997	3	162174.666	45.170	.000 ^a
	Residual	631896.661	176	3590.322		
	Total	1118420.657	179			

a. Predictors: (Constant), BVt, NICt, OCIt_1

c. Dependent Variable: Pt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	13.554	5.433		1.695	.114		
	OCIt_1	0.768	2.653	.375	4.398	.000	.737	1.357
	NICt	3.634	1.796	.034	3.353	.001	.730	1.370
	BVt	1.08	.175	.373	8.092	.000	.819	1.221

a. Dependent Variable: Pt

نتائج نموذج الانحدار (١٢)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.423 ^a	.179	.170	3.15268

a. Predictors: (Constant), OCIt_1, NIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	383.958	2	191.979	19.315	.000 ^a
	Residual	1759.272	177	9.939		
	Total	2143.230	179			

a. Predictors: (Constant), OCIt_1, NIt_1

b. Dependent Variable: OCft

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF

1	(Constant)	.590	.236		2.505	.013		
	NIt_1	.019	.071	.018	4.262	.003	.741	1.30
	OCIt_1	.679	.109	.423	6.213	.000	.781	1.25

a. Dependent Variable: OCFt

نتائج نموذج الانحدار (١٥)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.451 ^a	.204	.195	4.05521

a. Predictors: (Constant), OCIt_1, NIt_1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	743.867	2	371.934	22.617	.000 ^a
	Residual	2910.718	177	16.445		
	Total	3654.585	179			

a. Predictors: (Constant), OCIt_1, NIt_1

b. Dependent Variable: Nit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.014	.303		-.047	.762		
	NIt_1	.510	.092	.373	5.562	.000	.748	1.5
	OCIt_1	.520	.141	.248	3.694	.000	.722	1.35

a. Dependent Variable: NIt